الودائع المالية الايرانية رهينة القضاء الاميركي

افادت مجلة "البزنس ويك" الاميركية في تحليل لها لقضية الرهائن الاميركيين المحتجزين في ايران، وقضية الودائع المالية الايرانية المحتجزة في الولايات المتحدة، انه في الحالة التي يتمكن فيها الرئيس الاميركي من التوصل الى اتفاق مع الحكومة الايرانية بشأن الرهائن، فلن يكون بمقدوره بواسطة مرسوم اتفاق، الاستجابة لمطالب الحكومة الايرانية بتحرير الودائع المالية التي تصل الى احد عشر بليون دولار، ذلك لانها الان رهينة القضاء الاميركي.

واضافت المجلة ان اكثر من ٢٥٠ دعوى قضائية، قد رفعت او سترفع للمحاكم الاميركية من قبل بنوك وشركات وافراد مختلفين من اصحاب الرساميل، يهدفون الحصول على تعويضات مالية يتم اقتطاعها من الاموال الايرانية المحتجزة وذلك مقابل صفقات تجارية تم الغاؤها مع ايران، او ثمنا لاشغال ومشاريع قامت الحكومة الايرانية بتاميمها ومصادرتها بعد الثورة او تعويضا عن عقود غير مدفوعة على حد زعم المجلة.

وتفيد انه في ٢٧ تشرين اول الماضي اقامت شركة اكسيروكس دعوى امام المحكمة الفيدرالية في نيويورك تطالب فيها بتعويض قيمته ٨٥ مليون دولار مقابل خسائرها الناجمة عن تاميم الحكومة الايرانية لممتلكات الشركة المذكورة في ايران. ويطالب مدير شركة دلاس بتعويضات تبلغ قيمتها ١٧٥ مليون دولار وشركات اخرى تطالب بما قيمته ٣٠٠ مليون دولار.

واقترح رئيس بلدية نيويورك السابق ان تسعى الحكومة الاميركية للوصول الى اتفاق خاص مع الحكومة الايرانية حول الرهائن الاميركيين واطلاق سراحهم، وعدم ربط قضيتهم بالودائع المالية الايرانية، لان مشكلة الودائع ستمتد الى سنين طويلة حتى يتم الافراج عنها.

اما احد رجال القضاء الاميركي، فقد اقترح على اصحاب الدعاوى تاجيل هذه القضايا المرفوعة للقضاء لحين التوصل الى اتفاقات ثنائية سياسية بين الحكومتين.

وتضيف المجلة ايضا، ان احد محامي المصالح الايرانية، قد قال ان الاميركيين يفكرون فقط في كيفية الحصول على النقود وتقاسمها ولا يفكرون بالتكاليف التي تتحملها ايران في اصلاح مضخات النفط والانابيب المعطلة.

ويبدو واضحا ان ما ترغب في قوله مجلة البزنس ويك، هو ان الحكومة الاميركية غير مهتمة بالتوصل الى اتفاق مع الحكومة الايرانية بصدد الرهائن الاميركيين، وبطلان المزاعم بالحرص على سلامة الرهائن في ايران، يفسر ذلك رضوخ القرار الحكومي الاميركي لمصالح واطماع الشركات الاحتكارية المتنفذة واصحاب الرساميل في الولايات المتحدة.

الاحتكارات وسباق التسلح

تعد مجمعات الصناعة العسكرية والمؤسسات الاحتكارية العالمية القوة الدافعة الاساسية باتجاه سباق التسلح ضامنة بذلك العمود الفقري للارباح.

وقد نشرت المجلة الاميركية الاسبوعية "نيوزويك" تقريرا مفاده ان مؤسسة ليتون الصناعية قد زادت من ارباحها بنسبة ٥٤٧ بالمئة ومؤسسة نوزنروب بمقدار ٤٨٣ بالمئة ومؤسسة لوكهيد بنسبة ١٤١ بالمئة خلال العام ١٩٧٩. وتشترك هذه المؤسسات الاحتكارية بانتاج مختلف انواع الاسلحة. الا ان الحصول على الارباح الخيالية من وراء سباق التسلح ليس الهدف الوحيد لهذه الاحتكارات، ففي الوقت التي تسعى هذه الاحتكارات الى تكديس ارباحها وتعمل في خدمة مصالح الرجعية تحاول ان تضمن لدول الناتو تفوقا عسكريا على دول العالم الاخرى من اجل صد نضال الشعوب من اجل التحرر الوطني والاجتماعي.

وقد نشا المركب الصناعي العسكري في غمار "الحرب الباردة" ويشكل المواقبون الدوليون عدد المؤسسات العاملة على تزويد البنتاجون الاميركي بالاسلحة بـ ٢٠ الف مؤسسة، ضخمة الى جانب ١٠٠ الف من الشركات المقاولة غير الرسمية.

وفي الولايات المتحدة الاميركية، يعمل في مجال الانتاج الحربي زهاء ٢٫٥ مليون شخص تلك هي النطاقات العامة البالغة الاتساع للقاعدة المادية للمركب الصناعي – العسكري الاميركي.

وتوضح كشوف حسابات البنتاجون ضخامة احتكار اعمال المؤسسات الانتاج الحربي. ذلك ان نفقات وزارة الدفاع المخصصة لشراء المعدات التكنيكية الحربية تذهب لقلة الى عشرة احتكارات فحسب.

كذلك يزداد تركيز الانتاج في هذه "الصناعة". فمنذ ١٢ عاما ابتلعت "ماكدونال" الاحتكارية – والتي تعتبر من اضخم مقاولي القوات الجوية الاميركية – شركة "دوجلاس" التي كانت تنتج الطائرات المدنية. وخلال ربع القرن المنصرم ابتلعت شركة "روكويل" الاحتكارية اربع شركات، كما ابتلع اتحاد "ليفنغ – تيمكو – بوبت" الاحتكارية المختلط خمس شركات.

وقد اجرت صحيفة "واشنطن بوست" استفتاء بين "ملوك" السلاح عن وجهات نظرهم بشان آفاق تطور الموقف الدولي. وكلهم يتفق استثناء يرى في المستقبل "توترا ونزاعات تعود بالارباح". وقد صرح نائب رئيس شركة "جنرال دايناميكس" "يجب ان نؤمن بان الخطر سيخيم لوقت طويل على العالم".

ان الاحتكارات الصناعية – العسكرية ليست فقط ظاهرة من ظواهر الاقتصاد الرأسمالي، ولكنها ايضا العامل الاكثر خطورة في السياسة الخارجية ومولد التوتر الدولي.

افتضاح مزاعم الامبريالية في جنوب افريقيا

تفيد وكالات الانباء العالمية ان الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا قد عمدت مؤخرا الى عقد اتفاقيات سرية مع وكلاء فروع ومنفذي الشركات الكبيرة والشركات المتعددة الجنسية العاملة في جنوب افريقيا.

ويلتزم منفذو ووكلاء هذه الفروع بتجديد وتطوير العلاقات الاقتصادية بين جنوب افريقيا وبلدانهم، لمساعدة الحكومة العنصرية على حل ازماتها الاقتصادية المتفاقمة.

كما ويلتزم وكلاء فروع الشركات بموجب هذه الاتفاقيات السرية بتامين وصول الاسلحة والمعدات الحربية سرا الى جنوب افريقيا "ودون ان تعلم.." المراكز الرئيسية لهذه الشركات بمحتوى ومضمون هذه الصفقات. وذلك لتنظيم خدمات جميع وحدات الجيش الابيض وتامين الاسلحة اللازمة له ليكون قادرا على مواجهة الحركة التحررية لشعوب هذه المنطقة.

واتضح ايضا بان حكومة جنوب افريقيا قد لجات في هذه الاتفاقيات السرية الى الزام الوكلاء بشروط شديدة، لضمان سرية الصفقات، ولضمان نجاحها. ومن بين هذه الشروط انه في حالة اخلال اي وكيل بشروط الاتفاق يتم تغريمه بقيمة ٢٥ الف دولار والسجن لمدة خمس سنوات.

وعلى الرغم من افتضاح امر بعض الشركات، فان شركات عالمية كبيرة مثل شركة فورد وشركة جنرال موتورز تحافظ على ضمان استمرار هذه العقود مع الحكومة العنصرية نظير الارباح المالية الخيالية.

وتكشف هذه الحقائق مزاعم الدول الامبريالية بمقاطعة الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا وتكشف اسهامها الفعال في توطيد دعائم النظام الاستعماري هناك.

ويطلق المراقبون والمحللون الاقتصاديون والسياسيون، بان الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية التي تلتزم بمثل هذه العقود تواجه صعوبات جمة في التوفيق بين حاجاتها واطماعها في الارقام المالية الضخمة والاخطار التي تهدد مصالحها ومنشآتها الناجمة عن تنامي انتفاضات السود التحررية ضد العنصرية والفاشية التي يتعرضون لسياطها.

من العالم العام

"من تحت الدلف لتحت المزراب"

يواصل الاف الهايتيون التسلل من وطنهم بالقوارب الى مدينة ميامي في اميركا، هربا من الارهاب المستفحل والازمة الاقتصادية التي تجتاح الجزيرة جراء سيطرة الاحتكارات على اقتصاد الحكومة الدمية، الخاضعة لاوامر المخابرات المركزية. وتستعمل السلطات الاميركية والهايتية عبثا كل وسائل القمع من اجل ردع الهاربين من حياة الفقر والارهاب.

استفحال الأزمة في ايطاليا

تستمر الازمة الاقتصادية والسياسية في الاخذ بخناق الشعب الايطالي، وقد حدثت في الفترة الاخيرة سلسلة من الاضرابات العمالية وفي مصانع سيارات فيات وحدها اضرب اكثر من ٤٠ الف عامل مطالبين بتحسين احوالهم المعيشية التي تدنت بشكل ملحوظ نتيجة التضخم المالي وهبوط القيمة الشرائية للليرة الايطالية.

وتعاني الجماهير الكادحة في ايطاليا عموما من سوء الخدمات الطبية والبريدية والتعليمية، ويتوقع المطلعون على بواطن الامور ازدياد الاوضاع سوءا واشتداد التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي ولدتها سيطرة اصحاب الملايين الايطاليين المتحالفين مع نظرائهم في الولايات المتحدة.

وقد ادت سياسة الاحتكارات الانانية الى سقوط ٣٨ حكومة منذ الحرب العالمية الثانية.

هرب العمال من الصين

سياسة التجويع والتلقين التي تتبعها القيادة الصينية في بكين تؤدي الى فرار آلاف العمال الصينيين كل سنة عبر الحدود الى مستعمرة هونكونغ الخاضعة للحكم البريطاني.. وفي العادة فان سلطات المستعمرة تغض النظر عن تسرب العمال عبر الحدود، لان هؤلاء العمال يؤمنون العمل باجور بخسة في مصانع هونكونغ.

ومؤخرا ضغطت حكومة بيكين على سلطات المستعمرة وتم التوقيع على اتفاقية يتم بموجبها استعادة العمال الهاربين الى الصين، وبالفعل فقد جرى حجز عدد من العمال الهاربين من جحيم حكم خلفاء ماو..